القول في ناصب الظّرف الواقع خبراً قديماً وحديثاً

م.د. حسين علي فرحان العُقيليّ
المديرية العامة للتربية في محافظة بغداد/ الرصافة الثالثة

الملخص:

تناول هذا البحث مسألة ناصب الظّرف الواقع خبراً قديماً وحديثاً ، فقديماً اختلفت الآراء فيها بين البصريين والكوفيين ، لا بل بين البصريين ومن ذهب مذهبهم أحيانا ، فقد نُسِبَ إلى سيبويه أكثر من رأي في هذا الصدد ، وكان لجمهور النحاة – البصريين – ومن تابعهم رأيهم في هذا الشأن ، ولا نعدم أن نجد مَنْ فسّر ظاهرة النصب في هذه المسألة تفسيراً لا يخلو من الغرابة ، فهكذا تعدّدت هذه الآراء واختلفت .

وحديثاً سرى هذا الاختلاف إلى الدارسين المحدثين أيضاً ، فمنهم مَنْ أخذ برأي الكوفيين ودافع عنه ، فهو أكثر يسراً وأدنى إلى القبول, ومنهم مَنْ أيّد آراء البصريين وتمسّك بها .

الكلمات المفتاحيّة : القول، ناصب، خبراً

المقدِّمة

الحمد للّه ربِّ العالمين والصّلاة والسّلام على سيّد المرسلين وخاتم النبيين محمّد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين . أما بعد ؛

فهذا بحث موجز وسمته بـــ (القول في ناصب الظّرف الواقع خبراً قديماً وحديثاً) ، كنت منذ زمن أفكّر أن أضعه بين يديّ الدّارسين والباحثين؛ لتسليط الضوء على هذه المسألة التي اختلفت فيها الآراء وتعدّدت بين النّحاة البصريين والكوفيين . ولم يكن الدّارسون المحدثون بمنأى عن ذلك ، فآراؤهم لم تكن متّفقة أيضاً ، فهم بين مؤيِّد للبصريين ومناصر للكوفيين .

ولما كان هذا البحث معنيّاً بالقول في ناصب الظّرف قديماً وحديثاً ؛ لذا لم يكن له غنى عن مصادر التّراث النحويّ ذات الصلة ، مثل كتاب سيبويه ، وشرحه للسيرافيّ ، وكتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباريّ ، وشرح التّسهيل لابن مالك، وغيرها . ولم يكن له غنى أيضاً عن أهم دراسات المحدثين وأبرزها في هذا الصدّد عند المخزوميّ ، وصاحب أبو جناح ، وهادي نهر ، وغيرهم .

والله أسأل أن يكون هذا الجهد الموجز مقبولاً ، وفي خدمة لغتنا العربيّة ، لغة القرآن الكريم، وحسبي أنّي حاولت ومن الله السّداد والتوفيق

المطلب الأوّل – عند النحاة القدماء :

قبل البدء بالحديث عن تفسير ناصب الظّرف الواقع خبراً ، لا بأس بتقديم لمحة يسيرة عن الإخبار بالظّرف بصورة عامّة ، فالظّرف ينقسم على نوعين: مكانيّ ، وزمانيّ، والمبتدأ على نوعين أيضاً: اسم الذات (الجثة)، واسم المعنى (المصدر) . فإنْ كان الظّرف مكانيّاً صحّ الإخبار به عن المعنى والجثة ، كـ(زيدٌ أمامَكَ) ، و(الخيرُ أمَامَكَ)، وعندما يكون الظّرف زمانيّاً يصحّ الإخبار به عن المعنى من دون الجثة، نحو (الصومُ اليومَ) . ويُشترط في هذين الظرفين – الزمان والمكان– حصول الفائدة بالإخبار بهما ، ولا تتحقّق هذه الإفادة إلاّ عندما يكونان خاصّين لا عامّين[1] .

فجمهور النحاة منع الإخبار بظرف الزمان عن الجثة ، وما جاء منه تأوّله بعضهم على حذف مضاف ، وقيّده بحصول الفائدة ، نحو:(الليلةَ الهلالُ) ، أي: طلوعه، و(الثلجُ شهرين) ، أي: وجوده، و(الرطبُ شهري ربيع) ، أي: نضوجه[2] . بيد أنّ هناك من أجازه إذا أفاد من غير تأويل ، فابن خروف (ت609هـ) قال: ((أيُّ زمانٍ نحنُ؟ ، و(أيُّ سنةٍ ؟)، و(أيُّ شهرٍ؟),و(أيُّ ساعةٍ؟)، فجوابه : نحنُ زمانَ الصيفِ ، وزمانَ كذا ، وشهرَ كذا ، ويومَ كذا، وغدوةَ، وعشيةَ ، وما أشبهَ ذلك ، فقد وقع ظرف الزمان خبراً عن الأشخاص حين أفاد...))[3]. وهناك تفاصيل كثيرة[4] ، لا نريد الانسياق وراءها ؛ لأنّها تخرجنا عن القصد .

أمّا ما يتعلّق بناصب الظّرف الواقع خبراً– وهو صلب موضوعنا– فالكوفيون يرون أنّ الخبر عندما يكون مخالفاً للمبتدأ ينتصب على الخلاف ، ففي نحو : (زيدٌ خلفَكَ) ، فـ(الخلف) ليس بزيد ، فمخالفته المعنويّة عملت عندهم المخالفة اللفظيّة في الإعراب ، فتنصب الخبر، فالعامل معنويّ وهو معنى المخالفة التي اتّصف بها الخبر ، ولا يقدّرون أي شيء يتعلّق به الخبر[5] .

عدا ما قِيل من أنّ ثعلباً (ت291هـ) قدّر الفعل (حلّ) في الجملة ، نحو:(أمامَكَ زيدٌ) ، أي : (حلّ أمامَك)[6] . وقِيل إنّه لم يُقدِّر شيئاً وأنّ الظّرف هو الخبر في نحو: (زيدٌ خلفَكَ)[7]

وقد ردّ السيرافيّ (ت 368هـ) مذهب الكوفيين بقوله: ((وهذا فاسد من وجوه: أحدها, أنّه لو كان الخلاف يُوجِب النصب لوجب أن ينتصب الأوّل ؛ لأنّه مخالف للثاني كما خالفه الثاني...))[8]

وقد تابع أبو البركات الأنباريّ (ت577هـ) أبا سعيد السيرافيّ في ردّ ما ذهب إليه الكوفيون ، مردّدا كلماته نفسها من دون أن يعزو ذلك إليه[9] .

وذهب ابن مالك (ت 672هـ) إلى أنّ رأي الكوفيين فاسد في هذه المسألة –الخلاف – من أربعة أوجه هي :

الأوّل – أنّ تخالف المتباينين في المعنى يعني أنّ نسبته إلى كلّ واحد منهما كنسبته إلى الآخر ؛ لذا أنّ إعماله في أحدهما من دون الآخر هو ترجيح من غير مُرجِّح.

الثاني– لو صلُحت المخالفة في الظّرف الواقع خبراً لصلُحت للعمل في أخبار أخرى – غير الظّرف – تحقّقت فيهما هذه المخالفة، ولكنّها لم تعمل بإجماع، نحو:أبو يوسف أبو حنيفة ، وزيدٌ زهيرٌ، وغير ذلك .

الثالث – أنّ المخالفة لا يصحّ أنْ تكون عاملة فهي معنى لا تختصّ بالأسماء من دون الأفعال ؛ لأنّ العامل عملاً مجمعاً عليه يجب أنْ يكون مختصّاً ، هذا إذا كان العامل لفظيّاً وهو عامل قويّ، أمّا إذا كان العامل معنويّاً غير مختصّ ، فالأحقّ عدم العمل ؛ لضعفه .

الرابع– أنّ المخالفة لو صلُحت للعمل للزم على مذهب الكوفيين ألاّ تعمل في الظّرف عند تأخّره؛ لأنّ فيه عندهم عائداً هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدّم[10] .

وذكر ابن يعيش (ت 646هـ) رأياً آخر للكوفيين في ناصب الظّرف, إذا وقع خبراً ، مفاده ((أنّ المبتدأ مرتفع بعائد يعود إليه من الظرف إذا قلت : زيدٌ عندكَ، وذلك العائد مرفوع ، وإذا كان مرفوعاً فلا بُدّ له من رافع ، وإذا كان له رافع في الظّرف كان ذلك الرافع هو الناصب))[11].

بيد أنّ الذي أشتهر عن الكوفيين قولهم بالخلاف ، أمّا رأيهم هذا ، فيبدو غريباً، وقد سبق السيرافيّ إلى ذكره[12] .

أمّا مذهب جمهور البصريين ومن قال بقولهم ، فعندهم أنّ الظّرف إذا وقع خبراً ، فإنّه ينتصب بعامل مُقدَّر محذوف إلّا أنّهم اختلفوا في هذا العامل اللفظيّ ، فمنهم من قدّره فعلاً[13]، ومنهم من قدّره اسماً[14] .

غير أنّ الذي يُفهَم من صدر كلام سيبويه (ت 180هـ) أنّ العامل في الظّرف الواقع خبراً هو معنى المخالفة ؛ لذلك قال عن قول العرب ، هو خلفَكَ ، وهو قدامَكَ وأمامَكَ ، وغير ذلك : ((فهذا كلّه انتصب على ما هو فيه وهو غيره، وصار بمنزلة المُنوَّن الذي يعمل فيما بعده ، نحو:(العشرين) ، ونحو قوله : (هو خيرٌ منك عملاً)، فصار (هو خلفَكَ)، و(زيدٌ خلفَكَ) بمنزلة ذلك ، والعامل في (خلفٍ): (الذي هو موضع له والذي هو

في موضع خبره) ، كما أنّك إذا قلت: (عبدُاللهِ أخوكَ) ، فالآخر قد رفعه الأوّل وعَمِل فيه، وبه استغنى الكلام ، وهو منفصل منه))[15] .

فالخبر (الظّرف) انتصب؛ لأنّه مخالف للمبتدأ في المعنى ، ولكن إذا تطابق الخبر والمبتدأ في المعنى – وهو ما عبّر عنه بـــ(هو هو) – يرتفع ، وفي ذلك قال: ((فأمّا الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإنّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالإبتداء ...))[16] .

وغير بعيد عمّا ذهب إليه سيبويه يرى الأخفش الأوسط (ت215هـــ) أنّ الظّرف الواقع خبراً إذا كان غير الأوّل في المعنى ، كان الرفع للمبتدأ والنصب للظّرف ، يظهر هذا من خلال تفسيره لقوله تعالى : ﴿والرَّكْبُ أسْفلَ مِنكُمْ﴾[17] ، إذ قال:((فجعلَ (الأسفلَ) ظرفاً ، ولو شئت قلت : (أسفلُ منكُم) إذا جعلته (الركبَ) ولم تجعله ظرفاً))[18] . وأمّا إذا كان الخبر والمبتدأ بمعنى واحد (هو هو)؛ فيرتفع الخبر[19] .

فاستعمال سيبويه للفظ (هو غيره) ، وإشارة الأخفش الأوسط في نصب الظّرف الذي ورد في الآية القرآنيّة التي مرّ ذكرها ، عندما يكون الظّرف غير الأوّل . وقبل هذا وذاك ما ذهب إليه الخليل الفراهيديّ (ت 175هـــ) في تفسير نصب المستثنى بـــ(إلاّ) قائلا: إنّما نُصِب المستثنى هنا ؛ ((لأنّه مُخرَجٌ ممّا أدخلت فيه غيره))[20] ، لتوحي بأنّ العامل (الخلاف) ليس من ابتكار الكوفيين وحدهم ، بل ألمح إليه بعض نحاة البصرة ، فما ذهب إليه الخليل الفراهيديّ وتلميذه سيبويه يمثّل إرهاصاً بهذا الصدد.

وفضلاً عمّا تقدّم لانعدم أن نجد من بين البصريين ومتابعيهم من قال بغير العامل اللفظيّ المُقدَّر ، وذلك عندما يقع الظّرف خبراً، فابنا طاهر (ت580 هـــ) وخروف (ت609هـــ) ذهبا إلى أنّه لا تقدير في نحو : (زيدٌ عندَكَ) ، وأنّ العامل فيه ظاهر هو المبتدأ ، وأنّه عَمِل النصب لا الرفع ؛ لأنّ الخبر (الظّرف) ليس الأوّل في المعنى ، أمّا إذا كان الخبر هو عين المبتدأ ، نحو (زيدٌ أخوكَ) فلا إشكال في رفع الخبر . وقِيل إنّ هذا مذهب سيبويه[21] .

ويرى ابن مالك أنّ ما ذهب إليه ابن خروف مخالفٌ لمراد سيبويه ؛ لذا لم يُعوَّل عليه حتى لو قصد ذلك سبيويه نصّاً؛ لأنّه يَبطُل من سبعة أوجه هي :

الأوّل – أنّ هذا القول مخالفٌ لما أشتهر عند النحاة البصريين والكوفيين، فضلاً عن عدم وجود الدليل ؛ لذا يجب طرحه.

الثاني – ابن خروف وافق جمهور النحاة على أنّ المبتدأ عامل رفع ، ولكنّه خالفهم بادّعاء أنّه عامل نصب ، ومن المعروف أنّ ما اتّفق عليه– إنْ أمكن – أولى ممّا أُختُلِف

فيه، ولا ريب في إمكانية تقدير خبر مرفوع يكون ناصباً للظّرف،لا عدول عنه بحسب رأيه .

الثالث– أنّ هذا الرأي يستدعي تركيب كلام تامّ من لفظين: ناصب ومنصوب حسب ، لا ثالث لهما ، وهذا ممّا لا نظير له ؛ لهذا يجب طرحه .

الرابع – هذا الرأي من شأنه أنْ يؤدّي إلى إرتباط متباينين من دون رابط ، وهذا ممّا لا نظير له، ولم يكن كلاماً ، نحو : (زيدٌ قامَ عمرٌو)، إلاّ عندما يُقال : إليه أو نحوه .

الخامس – أنّ نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل ، بمعنى أنّ الواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يُغني عن تقدير الفاعل ، فيترتب على ذلك أنّ الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يُغني عن تقدير الخبر .

السادس – لا يخلو الظّرف الواقع موقع الخبر في نحو : (زيدٌ خلفَكَ) من أنّه نظير المصدر في نحو :(ما أنتَ إلاّ سيراً) ، فهو منصوب مغنٍ عن مرفوع، والمصدر منصوب بغير المبتدأ ؛ لذا وجب أنْ يكون الظّرف على شاكلته من باب إلحاق النظير بالنظير .

السابع –لا خلاف في أنّ عامل النصب فيما نُصِب من الأسماء – غير الظّرف المُخبَّر به– لا يكون إلاّ فعلاً ، أو شبهه ، أو شبيه شبيهه ، والمبتدأ ليس بشيء من ذلك ؛ لذا لا يصحّ أن يُنصَب به الظّرف الواقع خبراً [22] .

لا شكّ أنّ عبارات سيبويه في هذا الموضوع يكتنفها الإبهام والغموض ؛ لذا يُفهَم منها أكثر من معنى ، فمرّة يُفهَم منها معنى المخالفة ، ويُفهَم منها مرّة ثانية أنّ الناصب للظّرف الواقع خبراً هو المبتدأ نفسه ، ويُفهَم منها معانٍ أُخر مرّة ثالثة. فسيبويه قال في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت – فضلا عمّا تقدّم – : ((فانتصبت لأنّه موقوع فيها ومكون فيها ، وعَمِل فيها ما قبلها ، كما أنّ العِلْم إذا قلت: أنتَ الرجلُ عِلْماً عَمِل فيه ما قبله ، وكما عَمِل في الدِرهم عشرون إذا قلت : عشرون درهماً...))[23] . وهذا الذي دفع ابن مالك إلى أنْ يذكر أربعة أوجه من محتملات كلام سيبويه في هذا الشأن، هي :

1– أنْ يكون الظّرف منصوباً بعامل معنويّ ، وهو حصول المبتدأ فيه ، يتّضح ذلك من قوله : ((فانتصبت ؛ لأنّه موقوع فيها ومكون فيها ...))[24] ، فيحتمل قول سيبويه :عَمِل فيها ما قبلها على عمل المبتدأ في المحلّ ، فيترتب على هذا أنْ يكون للظّرف على هذا التقدير عامل نصب في لفظه وهو المعنى المذكور آنفاً ، وعامل رفع في محلّه وهو المبتدأ ، ويرى ابن مالك أنّ هذا الوجه باطل ؛ لأنّه لا قائل به؛ ولأنّ الحصول لو عمل

في الظّرف العرفيّ وهو الخلف وأمثاله لعَمِل في الظّرف اللغويّ ، نحو : الكيس ، والكوز، وأضرابهما ، فكان يُقال على هذا : (المالُ الكيسَ) ، و(الماءُ الكوزَ)، بالنصب ، وهذا لم يحصل على الرغم من أنّ الحصول المنسوب إلى الكيس والكوز أولى بالعمل ؛ لأنّه حصول إحاطة وإحراز ، فإذا كان لم يصلح وهو أقوى ، فغيره بعدم العمل أولى .

2- كلام سيبويه يُوهِم بأنّ الظّرف منصوب بالمخالفة كقول الكوفيين ، يتّضح ذلك من خلال قوله : ((فهذا كلّه انتصب على ما هو فيه وهو غيره))[25] وقد تقدّم إبطال هذا القول فمراد سيبويه – بحسب رأي ابن مالك – غير مراد الكوفيين؛ لأنّه حين مثّل بظرف بعد مبتدآت ، قال:((وعَمِل فيها ما قبلها))[26] ، ومن ينعم النظر في هذه العبارة يجدها لا تصلح أن يُراد بها إلاّ شيء متقدّم على الظّرف والمخالفة ليست كذلك.

3- أنْ يكون عامل النّصب في الظّرف المخبّر به المبتدأ نفسه ، وهو الذي ذهب إليه ابن خروف كما مرّ بنا آنفاً وعزاه لسيبويه ، فيرى ابن مالك أنّ هذا مخالف لمراد سيبويه حتى لو قصد ذلك نصّا – سيبويه- لم يُعوَّل عليه ؛ لأنّه يبطُل من سبعة أوجه مرّ ذكرها في أثناء البحث .

4- أنْ يكون الظّرف الواقع خبراً منصوباً بـــ(مُستقِرّ) أو (استقرَّ) ، فكلام سيبويه قابل لاستنباط ذلك منه ؛ لأنّه قال : ((وعَمِل فيها ما قبلها))[27] ، أي : الظّروف الواقعة بعد المبتدأ ، وهذا القول فيه احتمالان أحدهما: أن يُريد به الذي قبلها في اللفظ وهو المبتدأ ، والآخر: يحتمل الذي قبلها في التقدير وهو مُستقِرّ أو استقرَّ وهو الأرجح -كما يرى- لكون الاحتمال الأوّل يُفضي إلى عدد من المحذورات، أمّا الاحتمال الثاني ؛ فلا يُفضي إليها لا سيّما -بحسب رأيه- أنّ سيبويه شبّه ناصب الظّرف بالذي نصب التمييز في نحو: (خيرٌ عملاً) ، وناصب التمييز هنا الخبر (خير) وليس المبتدأ ، فينبغي أنْ يكون ناصب الظّرف الخبر وليس المبتدأ ، من باب حمل النظير على النظير ، وأنّ ذلك أوفق في التقدير ، ويُؤيّد ذلك أيضا قول سيبويه الآخر : ((فهذا كلّه انتصب على ماهو فيه وهو غيره))-وقد مرّ ذكره انفاً- ، فهو يحتمل أنْ يُريد بما فيه المبتدأ ، ويحتمل أنْ يُريد به ما حُذِف من مُستقِرّ، ونحوه ، وهو الأولى ، فبين الظّرف والمبتدأ مُقدَّر هو خبر المبتدأ ، وأنّ اعتماد ذلك من شأنه أنْ لا يُفضي إلى المحذورات المذكورة آنفا عندما يكون المراد به المبتدأ[28].

وليس بعيداً عن رأي سيبويه ، ذُكِر أنّ أبا علي الفارسيّ يرى أنّ المبتدأ عَمِل في الظّرف بعد نسخ العامل الأصلي ، وهو ما عُرِف عنه من قول : إظهار العامل في الظّرف شريعة منسوخة[29] . ولم أجد رأيه هذا في معظم ما توافر لي من كتبه[30] .

وقد ذهب ابن الشجريّ (ت 542هـ) مذهباً غريباً في تفسير ناصب الظّرف ، إذ جعل الظّرف المكانيّ عاملاً في الظّرف الزمانيّ ، وفي ذلك قال :((وقد يعمل ظرف المكان في ظرف الزمان ، كقولك : زيدٌ في داره اليومَ ...))[31] ، وأضاف أنّ المبتدأ إذا كان اسم حَدثَ ، وجِيء بعده بظرفين زمانيّ ومكانيّ ، نحو :(القتالُ يومَ السبت خلفَ المدينةِ) جاز أنْ يعمل كلٌّ واحد منهما في الآخر ، فعندما نُعمِل ظرف الزمان، يكون التقدير: (القتالُ واقعٌ يومَ السبتِ خلفَ المدينةِ) وأمّا إذا أعملنا ظرف المكان فالتقدير: (القتالُ واقعٌ خلفَ المدينةِ يومَ السبتِ) والذي جوّز أن نُعمِل كلَّ واحدٍ من هذين الظّرفين في الآخر ؛ لأنّ الكلام يتمّ بظرف الزمان خبراً ، كما يتمّ بظرف المكان[32] .

وإذا دقّقنا النظر فيما مرّ بنا آنفاً من أقوال النّحاة في هذه المسألة نجد تعدّد الآراء واختلاف الأحكام فيها ، فهي مثار للجدل في ضبطها وتأويلها ، فابن مالك سجّل أربعة أوجه من محتملات كلام سيبويه وحده، وكان لجمهور البصريين رأيهم في هذا الصدّد ، ومنهم مَنْ ندّ عن ذلك.

وذهب الكوفيون إلى القول بأنّه ينتصب على الخلاف ، وهناك مّنْ نقل رأياً آخر لهم في هذا الشأن . وقد قِيل أنّ ثعلباً ذهب إلى أنّ العامل ليس الخلاف كما ذهب أصحابه الكوفيون وليس فعلاً مُقدَّراً ، ولا اسم فاعل كما ذهب البصريون وإنّما هو فعل محذوف غير مُقدَّر، إذ الأصل في (أمامَكَ زيدٌ) : حلَّ أمامكَ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب، واكتفي بالظّرف منه فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل[33]. وقِيل أيضاً أنّ ثعلباً لم يُقدِّر فعلاً فهو كأصحابه الكوفيين –كما مرّ– وهذا ما نميل إليه . وذكرنا أنّ ابن الشّجريّ فسّر ناصب الظّرف الواقع خبراً للمبتدأ تفسيراً غريباً في بابه .

هذا كلّه جرى في مسألة نحويّة واحدة ، فما بالك في مسائل النّحو الأخرى ، ممّا يكون سببا من أسباب تعقيد النّحو وتعسيره على المتعلمين ، حتى أنّ الباحث ليستطيع ((أن يرى الرأي فيقول وهو آمن: إنّ هناك رأياً آخر يناقضه من غير أن يكلّف نفسه مشقة الاطلاع والجري وراء هذا النقيض ، ذلك أنّه يعلم من طول ممارسته النّحو والنظر في قواعده أنّ الواحدة منها لا تخلو من رأيين أو آراء متعارضة حتى في أولياته...))[34]، وهذا أدّى إلى تضخّم النّحو وتشعبه ؛ لذا يصعب على متوسطي الثقافة أن يرجحوا رأياً على رأيّ من هذه الآراء المتعدّدة ، أو انتقاء أحدها من دون سواه ، ومن هنا يقعون في البلبلة في الأداء والاستنباط .

والذي أراه أنّ القول بالخلاف الذي ذهب إليه الكوفيون ومَنْ قال بقولهم في تفسير هذه المسألة أكثر يسراً وأدنى إلى القبول بدلاً من إزدحام الآراء، والتّفريعات الشّاقة ، والجدل المرهق ، ولاداعي إلى فلسفة هذه المسألة، واخضاعها إلى نتائج المنطق ، وأصول العقل التي لاتساير الذوق اللّغويّ ، ولا تتماشى وروح العصر ، فليست بنا حاجة إلى القول إنّه لوكان الخلاف يُوجب النّصب لوجب أن ينتصب الأوّل ، ولا ضرورة تستدعي الذهاب إلى أنّ عامل النّصب في الخبر هو المبتدأ، ولا اضطرار إلى قبول رأي ابن الشّجريّ الغريب في تفسير عامل النّصب في الظّرف الواقع خبراً ، ويصعب قبول رأي جمهور البصريين ومَنْ ذهب مذهبهم القاضي بتقدير عامل محذوف، أفعلاً كان أم اسماً، يكون هو النّاصب للظرف الواقع خبراً للمبتدأ.

فعندما نقول : (زيدٌ خلفَكَ) نرى أنّ المعنى واضح جليّ من دون اللّجوء إلى تقدير الوجود العام الذي خلا منه كلام العرب ، ومعلوم أنّ عدم التقدير أولى من التقدير ؛ لذا الأخذ برأي الكوفيين يخلّص المتعلّم من الآراء المتعدّدة التي تؤدّي إلى التعقيد والإرباك ، فـ (خلفَكَ) في الجملة المذكورة آنفاً هو الخبر نفسه ، وهو منصوب على الخلاف .

ومن الجدير بالذكر أنّ أحد الباحثين قال : ((فالمتتبع لكلماتهم لا يرتاب في ذهاب أكثر أولي الرأي منهم إلى أنّ الظّرف نفسه هو الخبر لا مُتعلَّقه))[35] ، يعني النّحاة عامّتهم أو أكثرهم ، وهذا ليس بسديد، وإنّما هو رأي الكوفيين ومَنْ ذهب مذهبهم ، أمّا الأعمّ الأغلب من النّحاة البصريين ومَنْ تابعهم ، فذهبوا إلى أنّ المُتعلَّق المحذوف هو الخبر[36]. ولا يخفى أنّ تقدير المُتعلّق العام لا يفيد المعنى ويفتح باب الاضطراب في الفهم ، وينحرف نحو الرّكاكة وضعف التعبير ؛ لذا التّمسّك بالرأي الكوفيّ –النصب على الخلاف– أكثر سلاسة وقبولاً في تفسير هذه المسألة .

المطلب الثّاني – عند الدّارسين المحدثين:

يُلحَظ ممّا مرّ آنفا أنّ الآراء في هذه المسألة اختلفت وتعدّدت بين البصريين والكوفيين ، بل بين أصحاب المذهب الواحد . وقد سرى هذا الاختلاف إلى الدارسين المحدثين ، فمنهم من أيّد الكوفيين وأخذ بقولهم، ومنهم من ناصر البصريين ودافع عن رأيهم .

فالدكتور المخزوميّ لم يرتضِ التقدير الذي ذهب إليه البصريون ، فيرى في هذا تحميل للكلام ما لا يحتمل ، وأنّه إبعاد في التخريج ، وقد أيّد الكوفيين في أنّ الظّرف نُصِب في نحو : (عمرٌو أمامَكَ) ؛ لأنّه خبر خالف المبتدأ فلم يكن نفسه ولا صفة له في المعنى [37] .

وقد لاقى عامل الخلاف الذي ذهب إليه الكوفيون في تفسير النصب في هذه المسألة قبولاً عند الدكتور صاحب أبو جناح الذي بحث المسألة بحثاً مستفيضاً، فيرى أنّ ((جملة الظّرف ليس فيها مُسنَد بالمفهوم الذي تعارف عليه النحويون، وهو أنْ يكون هذا المُسنَد عين المُسنَد إليه (المبتدأ) وليس هناك ضرورة لتقدير مشتق محذوف أو فعل ليكون عاملاً في الظّرف ، ويكون هو الخبر في عين (كذا) الوقت ؛ وذلك لتمام المعنى في الجملة بوجود الظّرف وحده، وللاستغناء بعامل الخلاف في تفسير النصب في الظّرف ، وبهذا تكون جملة: (الطريقُ أمامَك) ، في خلوها من علاقة الإسناد مع إفادتها معنى يَحسُن السكوت عليه ، شبيهة بجملة النداء التي لا تنطوي على علاقة إسناديّة ، وكذلك جملة القسم في قولنا جواباً على كلام سابق : لا واللهِ ، أو بلى واللهِ))[38] .

وعدّ أبو جناح الرأي الذي يُنسَب إلى ثعلب والذي مفاده أنّه يُقدِّر الفعل في قولنا : (أمامَكَ الطعامُ) ، أي : حلّ أمامَكَ ، هو تفسير معنى وليس تفسير إعراب ، فثعلب لجأ إلى هذا التفسير إدراكاً منه أنّ الظّرف هذا منصوب بحكم إفادته الظرفيّة المكانيّة أو الزمانيّة ، وليس الإسناد أو الإضافة ؛ لذلك قدّر الفعل (حلّ) أو (استقرّ) توضيحاً لدلالته الظرفيّة بالحلول أو الاستقرار؛ ولذا لم يثبت للفعل المذكور عملاً في الظّرف، وبهذا خالف الظّرف –أمامك– المبتدأ في الحكم الإعرابي ، فكان منصوباً لا مرفوعاً تمييزاً له عن الخبر الذي يطابق المبتدأ في إعرابه ، فيكون نصب الظّرف –هنا– مع المبتدأ ليس بعامل لفظيّ بل بعامل وظيفيّ هو (الخلاف) الذي ذهب إليه الكوفيون صراحة ؛ لأجل هذا كلّه لا يشكّل توجيه ثعلب لهذه المسألة رأياً ثالثاً فيها، بل هو لا يعدو في حقيقته رأي الكوفيين ، لاسيّما أنّه يقرّر أنّ الفعل غير مطلوب واكتُفي بالظّرف منه[39] .

وردّ أبو جناح ما طرحه أبو البركات الأنباريّ من اعتراض على رأي الكوفيين فيراه اعتراضاً واهياً مفاده أنّه ((لوكان الموجب لنصب الظّرف كونه مُخالفاً للمبتدأ لكان المبتدأ أيضا يجب أنْ يكون منصوباً ؛ لأنّ المبتدأ مخالف للظّرف كما أنّ الظّرف مُخالف للمبتدأ ؛ لأنّ الخلاف لايتصوّر أنْ يكون من واحد ، وإنّما يكون من اثنين فصاعداً))[40]، وقد ذكرنا آنفاً أنّ ما ذهب إليه الأنباريّ سبقه إليه أبو سعيد السيرافيّ .

ويرى أنّ الأنباريّ فاته أنّ حكم الرفع في المسند إليه قانون لغويّ ثابت لا يمكن التخلي عنه لأدنى ملابسة ، وليس أمراً اعتباطيّاً ، فضلاً عن أنّ الظّرف وبقية التكملات اختصّت بالنصب تمييزاً لها عن المُسنَد إليه المرفوع والمضاف إليه المجرور ، فالنصب هنا ليس بأمر طارىء على الظّرف ، بل لأنّه أدّى دور التكملة (الفضلة) فالعلامات الإعرابيّة ولا

سيّما الضمة والكسرة محكومة بقانون وظيفيّ يكاد يكون صارماً وليس خاضعاً للافتراض كما يتصوّره صاحب كتاب الإنصاف[41] .

وأضاف أنّ المعايير العقليّة الصّرفة هي التي أملت على الأنباريّ فهماً خاصّاً لفكرة (الخلاف) بحسبانها قيمة مجرّدة تستدعي ظاهرة النصب ، وبحسب هذا الفهم تُؤثِّر في طرفي الجملة فتلحق بهما النصب وحقيقة الأمر غير ذلك ، فالذين قالوا بالخلاف كانوا يرون فيه قيمة تنويعيّة في سياق النظام الوظيفيّ لعناصر الجملة ، فما خالف المرفوع (المبتدأ) ، ولم يكن مضافاً إليه لا بُدّ من أنْ يكون منصوباً [42]. ونبّه على ((أنّ الظّرف ليس خبراً عن المبتدأ حتى عند هؤلاء الذين لم يُقدِّروا عاملاً لفظيّاً يُفسِّر النصب فيه ، بدليل احتجاجهم بأنّ الظّرف هنا ليس في المعنى هو المبتدأ، وشرط الخبر أنْ يكون في المعنى هو المبتدأ))[43] .

وما ذهب إليه الدكتور صاحب أبو جناح من أنّ حكم الرفع في المُسنَد إليه قانون لغوي ثابت وليس اعتباطيّاً ، نرى أنّ هذا القانون ليس كما وصفه الدكتور بل ينخرم–أحياناً– فاسم (إنّ) على الرغم من أنّه منصوب، هو باقٍ على حاله في الإسناد ، فالضمة – إذن– لا تطّرد دائماً علماً للإسناد أو المُسنَد إليه في جميع أمثلة المرفوعات ، فلا يندرج تحت هذا اسم (إنّ)، وخبر (كان) ، و(نائب الفاعل) ، فإنّ المُسنَد إليه في الحقيقة هو الفاعل المحذوف[44] .

ونتّفق مع الدكتور أبو جناح في أنّ توجيه ثعلب لهذه المسألة لا يُشكّل رأياً ثالثاً فيها بل هو في حقيقته لا يعدو رأي الكوفيين ، لاسيّما أنّ هناك من ذكر أنّه كأصحابه لم يُقدِّر فعلاً أصلاً[45] .

وما قرّره الدكتور أبو جناح من أنّ جملة (الطريقُ أمامَكَ) تفيد معنًى يَحسُن السكوت عليه، ولكنّها تخلو من علاقة الإسناد ، شأنها في ذلك شأن جملة النداء، وجملة القسم – كما يسمّيهما – يمكن توجيهه توجيهاً آخر بأنْ تكون (أمامك) طرفاً في الإسناد ، أمّا تفسير النصب فيها ، فهو على الخلاف كما ذهب الكوفيون ، فهذا التفسير أكثر يسراً وأدنى إلى القبول من وجهة نظري .

ولم يبتعد الدكتور فارس محمّد عمّا ذهب إليه الدكتور صاحب أبو جناح في تفسير النصب في هذه المسألة، بيد أنّه لم يُشِر إليه ، فالأفكار تكاد أنْ تكون هي هي[46] .

ويرى أمجد ستار المكَوطر أنّ ما ذهب إليه الكوفيون من توجيه العامل في الظّرف الواقع خبراً للمبتدأ بالمخالفة هو أقرب إلى الاستعمال اللغويّ[47] .

وأيّد حسن هادي عبد النبي رأي جمهور البصريين في هذه المسألة ، أي أنّ الظّرف خبر ينتصب بعامل محذوف ، فيراه هو الأسلم ؛ لأنّه القول المُعتمَد عليه في مصادر

النحويين ، ولأنّه لاقى قبولاً حتى شاع ووصل إلينا في حين أنّ رأي الكوفيين لا يخلو من الاعتراض كما يرى [48] .

ورجّح الدكتور حسن خميس الملخ ما ذهب إليه سيبويه وأنصاره من أنّ العامل في الظّرف الواقع خبراً هو المبتدأ ؛ لأنّه –برأيه – يتّفق ونظرية العامل في النحو العربيّ من جانب ، ولا يلجأ إلى تقدير عامل محذوف من جانب آخر ، فلا تقدير إلاّ في ضرورة مُلجِئة وفي حالة الظّرف الواقع خبراً لا ضرورة تستدعي ذلك ، فضلاً عن أنّه ينسجم مع ما سُمِعَ عن العرب[49] .

وبيّن الدكتور– حسن الملخ – أنّ مجيء الظّرف الواقع خبراً مرّة مرفوعاً ، ومرّة منصوباً ، نحو ما ورد في قول العرب :((دارُكَ ذاتُ اليمين))[50] ، و((دارهُ ذاتَ اليمين))[51] دليلٌ على أنّ العامل – المبتدأ– قد يعمل عملين مختلفين بأثرين مختلفين في محل واحد[52] . خلافاً لما ذهب إليه الفاكهيّ (ت 972هـ) من قول : إنّ العامل لا يُؤثِّر أثرين في محل واحد[53] . فيرى أنّ مقتضى الإعراب إذا كان قابلاً لاحتمالين أو أكثر فلا إشكال في ذلك كما في عمل اسم الفاعل إذ يجوز النصب والجرّ والعامل واحد[54] ، وعليه القراءتان المعروفتان في قوله تعالى : ﴿هل هُنَّ كاشفاتٌ ضُرَّه﴾ [55] ,و ﴿هل هُنَّ كاشفاتُ ضُرِّه﴾ [56] .

وبدلاً من الخوض في هذه التفاصيل المرهقة ، نرى أنّ الرأي الكوفيّ أكثر نجاعة في حل هذه الإشكالات .

وعندما شرح الدكتور هادي نهر كلام سيبويه الذي نصّه: ((... فصار هو خَلْفَكَ، وزيدٌ خَلْفَك بمنزلة ذلك . والعامل في خَلْفٍ الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره، كما أنّك إذا قلت : عبدُاللهِ أخوكَ ، فلآخِر قد رفعه الأوّل وعَمِل فيه ، وبه استغنى الكلام، وهو منفصل منه))[57] ، يرى أنّه بسبب عدم إظهار عامل الظّرف قام مقام الفعل في العمل ونُسِب العمل إليه، وممّا يُؤكّد ذلك أنّ فاعل العامل المُقدَّر بـــ(استقرّ) أو (مُستقِرّ) في المعنى هو المبتدأ ، وهذا معناه أنّ العامل المضمر هو (الظّرف) الذي أُقيم مقام هذا العامل ؛ لذلك عبّر عنه سيبويه بقوله : (إنّه العامل فيه) ، و(وبه استغني الكلام) ، أي : المعنى تامّ يَحسُن السكوت عليه ، ولا داعي لذكر العامل ؛ لكون الظّرف يُشعِر بوجوده في التركيب[58] .

وبعد أنْ أوضح الدكتور هادي ذلك قال : ((وبهذا يستقيم ما عُرِف عن البصريين اتّباعاً لسيبويه أنّ ناصب الظّرف في نحو: (محمّدٌ خلفَكَ) عامل مُقدَّر بـــ(استقرّ) أو (مُستقِرّ) يتعلّق به الظّرف الواقع موقع الخبر))[59] .

وعلّق الدكتور محمّد كاظم البكّاء ، وهو أحد محققي كتاب سيبويه على نصّه المذكور آنفا بقوله: ((إنّ كلام سيبويه يوضّح أنّ العامل في الظّرف المبني على المبتدأ هو المبتدأ نفسه، وهو الذي قد عبّر عنه بقوله : والعامل في (خلف) الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره ...))[60] .

وأضاف البكّاء أنّ أبا سعيد السيرافيّ كاد يُدرِك حقيقة ذلك حين قال:((وفي كلام سيبويه ما ظاهره مُلبِس ؛ لأنّه جعل ما قبل الظّرف هو العامل ،فيجيء على هذا إذا قلت : هو خلفَكَ ،أن يكون الناصب لـــ(خلفك) هو أم زيدٌ إذا قلت : زيدٌ خلفَكَ...))[61] إلاّ أنّه استدرك – السيرافيّ– بتأثير مذهب البصريين ، فقال : ((وحقيقة نصبه ما قدّمنا من تقدير (استقرَّ) ونحوه ...))[62] .

حقاً تبدو عبارة سيبويه مُلبِسة كما ذكر السيرافيّ ؛ لذلك اُختُلف في تفسيرها ، فالدكتور هادي نهر – كما مرّ بنا – انتهى إلى ما انتهى إليه السيرافيّ من قبلُ في تفسير نصب الظّرف الواقع خبراً بتقدير محذوف (استقرَّ) أو (مُستقِرّ) ؛ لهذا وغيره رفض في مُؤلَّف آخر له أن ينوب الظّرف أو الجارّ والمجرور عن مُتعلَّقهما المحذوف وجوباً[63]. ومرّ بنا أيضاً أنّ الدكتور محمّد كاظم البكّاء فَهِم منها أنّ ناصب الظّرف في هذه الحالة هو المبتدأ نفسه . وهذا هو الذي نفهمه من ظاهر كلام سيبويه، وذكرنا أنّ صدر العبارة توحي بفكرة الخلاف ، وقلنا أنّ الدكتور حسن خميس الملخ رجّح ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة ، ويكاد لا يختلف كثيراً عمّا يراه الدكتور البكّاء فيها .

وتجدر الإشارة إلى أنّ غير واحد من النحاة أقرّ بإمكان أن يأتي الجارّ والمجرور مبتدأً – وإنْ لم يكن مفرداً – ولا سيّما إنْ كان ذلك ممّا يتطلّبه المعنى ويتقبّله[64]. فقد ألمح إلى شيء من ذلك ابن قيّم الجوزيّة (ت 751هـــ) الذي يرى أنّ الفائدة من الكلام هي التي يجب أن تكون الأساس في توجيه طبيعة التركيب ، وأنّه لا ينبغي للقواعد النحويّة أنْ تكون هي الموجّهة حسب ، فعندما نقول : (على زيدٍ دينٌ) فهو في قوّة قولنا : (زيدٌ مدينٌ) ، فمحط الفائدة هو (الدين) وهو المستفاد من الإخبار، فابن قيّم الجوزيّة أدرك أنّ الجارّ والمجرور في مثل هذا التركيب هو المبتدأ، والاسم النكرة بعده إخبار عنه ؛ لأنّه هو الجزء المتمُّ الفائدة[65] .

وأشار السمين الحلبيّ (ت756هـــ) في كلامه على قوله تعالى : ﴿لهُ فيها من كلِّ الثمراتِ﴾ [66] إلى أنّها جملة من مبتدأ وخبر، فالخبر قوله : (له) ، و﴿من كلِّ الثمرات﴾ هو المبتدأ[67] .

بيد أنّ ابن قيّم والسمين الحلبيّ وأضرابهما لم يتمكنوا من الثبات على هذا الرأي وإشاعته ، بل خضعوا في النهاية لقواعد النحو ، فبقيت آراؤهم في طيّات كتبهم على الرغم من أهميتها، بحسب ما ذكر الدكتور عبد الحميد حمودي الشمريّ[68] .

فخضوع النحاة لسلطة الصناعة النحويّة على الرغم من قناعة بعضهم أنّ ذلك يخلّ باستقامة المعنى ، جُوبِه بالرفض من عدد من المفسّرين الذين أدركوا أنّ الإعراب بحسب القواعد النحويّة قد يُفقِد النصّ معناه والغرض منه –أحيانا– لاسيّما إذا كان النصّ من القرآن الكريم الذي ينبغي أن يُحمَل نظمه على أجزل المعاني وأكملها ؛ لذلك تمكنوا من توجيه عدد من النصوص توجيهاً آخر ، ساعين في ذلك كلّه وراء المعنى والفائدة بوصفهما الأصل في الكلام[69] .

ومن هنا اصطدم منهج المفسّرين بمنهج النحاة ، فالشريف الجرجانيّ (ت 816هـ) – مثلا– قال في قوله تعالى: ﴿مِنَ المؤمنينَ رجالٌ صدقوا﴾[70] : ((فالأولى أنْ يُجعَل مضمون الجارّ والمجرور مبتدأً على معنى: وبعض الناس أو بعض منهم من اتّصف بما ذُكِر ، فيكون مناط الفائدة تلك الأوصاف ، ولا استبعاد في وقوع الظّرف بتأويل معناه مبتدأ...))[71] .

وقال أبو السعود (ت982هـ) في توجيه إعراب (منه آيات) التي وردت في قوله تعالى:﴿**هوَ الذي أنزَل عليكَ الكتابَ مِنْهُ آياتٌ محكماتٌ هُنَّ أُمُّ الكتابِ وأُخرُ مُتشابهاتٌ**﴾[72]: ((الظّرف خبر ، وآيات مبتدأ أو بالعكس ... الأوّل أوفق بقواعد الصناعة ، والثاني أدخل في جزالة المعنى؛ إذ المقصود الأصلي انقسام الكتاب إلى القسمين المعهودين لا كونهما من الكتاب))[73] .

والذي نريد أن ننتهي إليه بعد هذا العرض هو أنّه لما أمكن أنْ يكون مجيء المبتدأ جارّاً ومجروراً – كما مرّ آنفاً– ليس بالأمر المُستغرَب عند بعض النحاة– وهو الأصعب – وقناعة عدد من المفسّرين بذلك مراعاة للمعنى ، فمن باب أولى أنْ نقبل من دون تردّد رأي الكوفيين ومتابعيهم بأنْ يكون الظّرف خبراً من دون تقدير مُتعلَّق محذوف ، وأنْ نُفسِّر ظاهرة نصبه على الخلاف وهو الذي يعنينا في هذه المسألة .

نتائج البحث

تمخّض هذا البحث عن عدد من النتائج أهمها :

- عبارات سيبويه (ت 180هـ) في هذه المسألة يكتنفها الإبهام والغموض ؛ لذا يُفهَم منها أكثر من معنى ، فمرّة يُفهَم منها معنى المخالفة ، ويُفهَم منها مرّة ثانية أنّ الناصب للظّرف الواقع خبراً هو المبتدأ نفسه ، ويُفهم منها فضلاً عن ذلك معانٍ أخر .

- ردّ أبو البركات الأنباريّ ما ذهب إليه الكوفيون من قولهم بالخلاف ، مردّدا كلمات السيرافيّ الذي سبقه إلى ذلك من دون أن يعزو ذلك إليه .
- ذهب ابن الشجريّ (ت542هـ) مذهباً غريباً ومتفرّداً في تفسير ناصب الظّرف الواقع خبراً ؛ إذ جعل الظّرف المكانيّ عاملاً في الظّرف الزمانيّ .
- ذكر السيرافيّ (ت368هـ) ، وابن يعيش (ت646هـ) رأياً آخر للكوفيين في هذه المسألة عدا قولهم بالخلاف ، وهو رأي غريب في بابه ولم يشتهر عنهم، وقد ذكرناه في محلّه .
- إنّ الآراء في هذه المسألة تعدّدت واختلفت بين البصريين والكوفيين ، بل بين أصحاب المذهب الواحد ، وهكذا كان الحال عند الدارسين المحدثين ، فمنهم من أيّد الكوفيين وأخذ بقولهم ، ومنهم من ناصر البصريين ودافع عن آرائهم .
- يتّفق الباحث مع رأي الدكتور صاحب أبو جناح في أنّ توجيه ثعلب لهذه المسألة لا يشكّل رأياً ثالثاً فيها بل هو في حقيقته لا يعدو رأي الكوفيين ولا سيّما أنّ هناك من ذكر أنّه كأصحابه لم يُقدِّر فعلاً أصلاً .
- الباحث يتبنّى رأي الكوفيين ومتابعيهم الذي يفسّر ظاهرة نصب الظّرف الواقع خبراً؛ لكونه أكثر يُسراً وأدنى إلى القبول من تعدّد آراء البصريين واختلافها .

الهوامش :

1 – ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : 120 ، والنحو الوافي :435/1.
2 – ينظر : الجمل في النحو :38، والإيضاح :95 ، 96 ، والعلل في النحو : 139 ، 140 ،وشرح اللّمع (لجامع العلوم): 208/1 ، 209 ، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل :152.
3 – شرح جمل الزجاجيّ(لابن خروف):391/1 .
4 – ينظر : شرح المفصّل :1/ 208 ،209 , والنحو الوافي : 436/1 , 437 (الهامش ج) .
5 – ينظر : شرح الرضيّ : 179/1 ، وهمع الهوامع :375/1.
6 – ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف (م/29) : 137/1 ، وارتشاف الضرب :1121/3 .
7 – ينظر : توجيه اللّمع :112.
8 – شرح كتاب سيبويه : 26/6 .
9 – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف(م29) : 139/1 .
10– ينظر : شرح التسهيل :313/1 .
11 – شرح المفصّل : 212/1 .
12 – ينظر: شرح كتاب سيبويه :26/6 .
13 – ينظر : اللّمع في العربيّة : 28–29، والمفصّل في صنعة الإعراب :44، والإنصاف في مسائل الخلاف (م29) : 138/1 ، واللّباب في علل البناء والإعراب : 140/1 ، وشرح الرضيّ : 179/1 .

14 – ينظر : نتائج الفكر : 324 ، 325 ، والمغني في النحو : 321/2، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 82 .
15 – الكتاب : 406/1 .
16 – المصدر نفسه :127/2 .
17 – الأنفال :42
18 – معاني القرآن :350/1 .
19 – ينظر : المصدر نفسه :9/1 .
20 – الكتاب : 330/2 .
21 – ينظر : مغني اللّبيب:566/2، وهمع الهوامع : 375/1.
22 – ينظر : شرح التسهيل : 315/1.
23 – الكتاب : 403/1–404 .
24 – المصدر نفسه والصفحة نفسها .
25 – المصدر نفسه :406/1.
26 – المصدر نفسه : 404/1 .
27 – المصدر نفسه والصفحة نفسها .
28 – ينظر : شرح التسهيل314/1–316 .
29 – ينظر :توجيه اللّمع : 118 ، والمغني في النحو :322/2 .
30 – الايضاح ، والمسائل الحلبيّات ، والمسائل الشيرازيّات ، والمسائل العسكريّات في النحو العربيّ ، والمسائل العضديّات ، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات ، والمسائل المنثورة .
31– أمالي ابن الشجريَ : 2/ 573.
32 – ينظر :المصدر نفسه : 574/2.
33 – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف (م 29) : 137/1 .
34 – اللّغة والنّحو : 66 ، 67 .
35 – نقد الاقتراحات المصريّة : 115 .
36 – ينظر : الأصول في النّحو : 63/1 ، ونتائج الفكر : 325 ، وشرح المفصّل : 209/1 ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 49 ، وشرح جمل الزجاجيّ : 145 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 479/1 ، وهمع الهوامع : 376/1 , وغيرها .
37 – ينظر: في النحو العربيّ نقد وتوجيه :220.
38 – دراسات في نظرية النحو العربيّ وتطبيقاتها :48 .
39 – ينظر : المصدر نفسه :45–46 .
40 – الإنصاف في مسائل الخلاف (م29) : 139/1 .
41 – ينظر : دراسات في نظرية النحو العربيّ وتطبيقاتها :47 .
42 – ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
43 – المصدر نفسه والصفحة نفسها .
44 – ينظر : دراسات في الإعراب : 61–65 .
45 – ينظر : توجيه اللّمع : 112 .

46 – ينظر :النصب على الخلاف (بحث): 191 .
47 – ينظر : الظرف في توجيهات النحو يين :69 ، 70 .
48 – ينظر : آراء الكوفيين اللغويّة في شرح السيرافيّ : 157.
49 – ينظر : تقنيات الإعراب في النحو العربيّ : 16 .
50 – الكتاب:407/1 .
51 – المصدر نفسه :404/1.
52 – ينظر : تقنيات الإعراب في النحو العربيّ : 16.
53 – ينظر : .شرح الحدود النحويّة :132 .
54 – ينظر : تقنيات الإعراب في النحو العربيّ : 16، 17.
55 – ينظر :إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (كذا):481/1.
56 – ينظر :المصدر نفسه والصفحة نفسها .
57 – الكتاب: 1/ 406 .
58 – ينظر : الشرح المعاصر لكتاب سيبويه :257/3 .
59 – المصدر نفسه والصفحة نفسها .
60 – الكتاب – تصنيف منهجيّ وشرح وتحقيق علميّ : 2/ 15 ، 16 (الهامش :18) .
61 – شرح كتاب سيبويه :26/6 ، وينظر: الكتاب – تصنيف منهجي وشرح وتحقيق علمي:16/2(الهامش 18)
62 – شرح كتاب سيبويه 29/6 .
63 – ينظر: النيابة النحويّة من خلال القرآن الكريم :103، 104 .
64 – ينظر: العدول عن المألوف في إعراب شبه الجملة (بحث) :88.
65 – ينظر : بدائع الفوائد :121/2، 122 .
66 – البقرة : 266 .
67– ينظر : الدر المصون: 596/1.
68 – ينظر : العدول عن المألوف في إعراب شبه الجملة :89, 103 .
69 – ينظر : المصدر نفسه :103 .
70 – الأحزاب 23 .
71 – الحاشية على الكشاف للزمخشريّ:417 .
72 – آل عمران :7.
73 – تفسير أبي السعود :7/2 .

المصادر والمراجع :

- **القرآن الكريم .**

أوّلاً – الكتب :

- آراء الكوفيين اللغويّة في شرح السيرافيّ : حسن هادي عبد النبي ، ط1 ، تموز للطباعة والنشر والتوزيع ،دمشق ، 2012م .

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (كذا) ، ويسمّى (منتهى الأماني والمسرّات في علوم القراءات) شهاب أحمد بن محمّد بن عبد الغني الدمياطيّ (ت1117هـ) ، تحقيق :أنس مهرة، ط1 ، دار الكتب العلميّة –لبنان ،1998م.
- ارتشاف الضّرب من لسان العرب : أبو حيّان الأندلسيّ (ت745هـ), تحقيق : محمّد عثمان, ط1 , دار الكتب العلميّة , لبنان ,2011م.
- الأصول في النّحو : أبو بكر محمّد بن السّراج (ت 316 هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتليّ ، ط2، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، 1998م .
- آمالي ابن الشجريّ : هبة الله بن علي الحسنيّ العلويّ (ت 542هـ) ، تحقيق ودراسة : محمود محمّد الطناحيّ ، ط2 ، مكتبة الخانجيّ – القاهرة ، 2014 م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات الأنباريّ (ت577هـ) ، تحقيق : محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط3 ، مطبعة السعادة – مصر ، 1955م .
- بدائع الفوائد: ابن قيّم الجوزية(ت 751هـ) ، خرّج أحاديثه : أحمد بن شعبان بن أحمد،ط1، مطابع دار البيان الحديثة – القاهرة ،2005م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك (ت 672 هـ) ، تحقيق : محمّد كامل بركات ، دار الكاتب العربيّ للطباعة والنشر ، 1968م .
- تفسير أبي السعود (المسمّى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم): أبو السعود محمّد بن محمّد العماديّ (ت982هـ) ، ط4 ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت – لبنان،1994م .
- تقنيات الإعراب في النحو العربيّ : حسن خميس الملخ ، ط1 ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، إربد – الأردن ، 2015م .
- توجيه اللّمع : أحمد بن الحسين بن الخبّاز (ت 639هـ) ، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمّد دياب، ط2 ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – جمهورية مصر العربيّة ، 2007م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : أبو محمّد بدر الدين المراديّ (ت 74 هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، ط1 ، دار الفكر العربيّ،2008م .
- الحاشية على الكشاف للزمخشريّ: الشريف أبو الحسن الجرجانيّ(ت816هـ), حقّقه ووضع هوامشه وفهارسه: رشيد بن عمر أعرضي ،ط1، دار الكتب العلميّة ، بيروت –لبنان 2016م .

- دراسات في نظرية النحو العربيّ وتطبيقاتها : صاحب أبو جناح ، ط1،دار الفكر للطباعة ، عمّان – الأردن ،1998م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أبو العبّاس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ (ت756هـ)، تحقيق :أحمد محمّد الخرّاط، ط3،دار القلم ، دمشق،2011م.
- دراسات في الإعراب : عبد الهادي الفضليّ ، (د. ط) منشورات تهامة، جدة– السعوديّة، 1985م.
- شرح التسهيل لابن مالك : جمال الدين محمّد بن عبدالله الأندلسيّ (ت672هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن السيّد ، ومحمّد بدوي المختون ، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – مصر ، 1990م .
- شرح جمل الزجاجيّ : ابن الضائع النحويّ الأندلسيّ (ت 680 هـ) ، تحقيق : يحيى علوان حسّون ، ط1، أمل الجديدة ، دمشق – سورية ،2016م .
- شرح الحدود النحويّة : جمال الدين عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهيّ(ت 972هـ)، حقّقه وقدّمه : محمّد الطيّب الإبراهيم ،ط1 ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت– لبنان ، 1996م .
- شرح الرضيّ (المعروف شرح كافيّة ابن الحاجب) : رضي الدين محمّد بن حسن الأستراباديّ (ت 686هـ) ، تحقيق : أميل يعقوب ، ط1 ، مؤسسة التاريخ العربيّ، بيروت – لبنان ، 2006م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى : ابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ)، ومعه كتاب (سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى) : محمّد محيي الدين عبد الحميد ، ط7 ، منشورات فيروز أبادي – قم ، 1382 هـ ش .
- شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافيّ (ت 386هـ) ، تحقيق : محمّد عوني عبد الرؤوف ، ط1، مكتبة دار الكتب والوثائق القوميّة ، القاهرة، 2009م .
- الشرح المعاصر لكتاب سيبويه : هادي نهر ،ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، إربد – الأردن ، 2014م .
- شرح المفصّل : موفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحويّ (ت 646هـ) ،تحقيق: إبراهيم محمّد عبدالله ، ط1، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع –دمشق، 2013م.
- الظرفيّة في توجيهات النحويين : أمجد ستار المكَوطر ، ط1 ، مطابع دار الشؤون الثقافيّة العامّة ، وزارة الثقافة –بغداد ، 2014م .

- في النحو العربيّ نقد وتوجيه : مهدي المخزوميّ ، ط2 ، دار الرائد العربيّ ، بيروت– لبنان، 1986م .
- الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر ، الملقّب بسيبويه (ت 180هـ)،تحقيق:عبد السلام محمّد هارون ، ط3 ، مكتبة الخانجي– القاهرة ، 1988م .
- كتاب شرح اللّمع : جامع العلوم أبو الحسن بن الحسين بن علي الاصبهانيّ(ت543هـ)، دراسة وتحقيق : محمّد خليل مراد الحربيّ،ط1،دار الشؤون الثقافيّة العامّة–بغداد،2002م .
- الكتاب – كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملّقب بسيبويه (تصنيف منهجيّ وشرح وتحقيق علميّ): محمّد كاظم البكّاء ، ط 1 ، منشورات زين الحقوقيّة والأدبيّة ، بيروت – لبنان ، 2015م .
- اللّباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء العكبريّ (ت 616هـ) ، تحقيق: عبد الإله النبّهان ، دار الفكر –دمشق ، 1995م .
- اللّغة والنّحو بين القديم والحديث : عبّاس حسن ، ط2 ، دار المعارف – مصر، (د.ت).
- اللّمع في العربيّة: أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت 392هـ)، تحقيق : فائز فارس ، (د.ط)، دار الكتب الثقافيّة – الكويت ،(د.ت) .
- معاني القرآن : الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة) (ت215هـ)، تحقيق : هدى محمود قراعة ، ط1 ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعوديّة بمصر ، 1990م .
- المغني في النحو : ابن فلاح اليمنيّ(ت 680هـ) ، تقديم وتحقيق : عبد الرزاق السعديّ ، ط1 ، مطابع دار الشؤون الثقافيّة – بغداد ، 1999 –2000م .
- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاريّ (ت 761هـ)، حقّقه وعلّق عليه: مازن المبارك ، ومحمّد علي حمدالله ، راجعه : سعيد الأفغانيّ،ط1 ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، طهران ، 1378هـ .
- المفصّل في صنعة الإعراب : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ (ت 538هـ) ، تحقيق : علي بو ملحم ، ط1 ، مكتبة الهلال –بيروت ، 1993م.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : خالد بن عبدالله الأزهريّ(ت905هـ)، تحقيق : عبد الكريم مجاهد ، (د.ط) ، الرسالة –بيروت ،1996م.
- نتائج الفكر :أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيليّ (ت 581هـ) ، حقّقه وعلّق عليه: عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي بن معوّض، ط1 ، دار الكتب العلميّة ، بيروت–لبنان، 1992م .
- النّحو الوافي : عباس حسن ،(ج1) ،ط3، دار المعارف ، مصر ، 1966م .

- نقد الاقتراحات المصريّة في تيسير العلوم العربيّة: محمّد الجواد آل الشيخ أحمد الجزائريّ، (د.ت) ، مطبعة النشر والتأليف – النجف الأشرف ، 1951م .
- النيابة النحويّة من خلال القرآن الكريم – أنماطها ودلالتها : هادي نهر ، ط1 ، مركز عبادي للدراسات والنشر ، صنعاء – الجمهوريّة اليمنيّة ، 2002م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطيّ (ت 911هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، (د . ط) المكتبة التوفيقية ، القاهرة – مصر ،(د.ت) .

ثانياً– الدوريات :

- العدول عن المألوف في إعراب شبه الجملة : عبد الحميد حمودي الشمريّ ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد – جمهورية العراق ، ج1 ، العدد 102 ، سنة 2012 م .
- النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحويّ : فارس محمّد عيسى ، مؤته للبحوث والدراسات ، جامعة مؤته ، الأردن ، المجلد 8 ، العدد 6، سنة 1993م .

Saying In The Accusative Adverb Position Predicate Ancient and Modern

Dr. Hussein Ali Farhan AL-Aqeeli
The Directorate General for Education in Baghdad Province/Al-Rusafa /3

Abstract

This research dealt with the matter of adverb position predicate ancient and modern, which is old there were different opinions between AL - Basraien and AL - Kufion, even among AL -Basraien and went of their doctrine sometimes, it was attributed to Seboyeh more than opinion in this regard, and the audience of grammarians - AL -Basraien - and those who follow their opinion on this matter, we can't find that the explanation of the phenomenon of install in this matter explanation not without a strange, so many of these opinions and different.

Recently, has become apparent this difference to modern scholars also, Some of them have taken AL - Kufion opinion's and defended them. It is easier and less to acceptable, some of them supported AL -Basraien opinion and stuck out.

Key Words: (Saying, Accusative, Predicate)